مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: روز اليوسف

التاريخ : ١٩٧٨/١٢/٢٥

كيف يرون مستقبل مصر السياسى؟!

توقع السادات على غير ترتيب السؤال يتحدث عن الدستور!

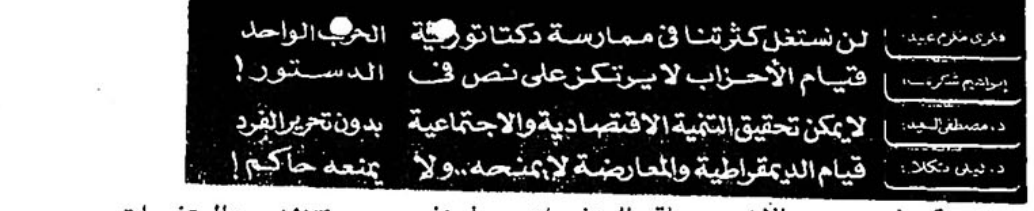

تعيش مصر الآن مرحلة المتغيرات . فمنذ حرب ١٩٧٣ . والمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية تحدث تأثيرها البعيد لا في الشكل فحسب وانما في الجذور والأبعاد أيضا .. فتغيير ميزان القوي في الشرق الأوسط أحدث تغييرا في التعامل السياسي مع الغرب . ثم جاء الانفتاح الاقتصادي الذي كان لابد أن يواكبه انفتاح سياسي استلزم تعدد الأحزاب .

وتعدد الأحزاب هو لبنة الديموقراطية . فمنذ ٢٥ عاما لم تر الحياة السياسية في مصر غير نظام الحزب الواحد .. وان اجتياز مرحلة الحزب الواحد الي مرحلة تعدد الأحزاب أمر غاية في الصعوبة .. ولا يوجد مصري أيا كانت أيدولوجيته . لا يود من الصميم نجاح التجربة الديموقراطية ولكن المطروح هو :

- كيف نرسي قواعد الديموقراطية بحيث تصبح فعلا وممارسة ؟!
- كيف نجعل من المعارضة حقيقة وواقعا ملموسا من حيث الكم في مقاعد البرلمان . ومن حيث الكيف بارتفاع صوتها الحر ؟! فالمعارضة أولا وأخيرا ليست مجرد أصوات ترتفع معترضة بين الحين والحين ولكنها أولا وقبل كل شيء تتم في عملية التصويت داخل البرلمان .. أي مجلس الشعب !

وبالتالي فان مقاعدها المحدودة تجعل منها دائما معارضة مهتزة لا يمكن لها الاستمرار والبقاء .. فكيف اذن نحمي المعارضة ونحافظ علي صفوفها ونضمن لها الاستمرار والبقاء والتكاثر ؟!

المعارضـــة
والقيم الديموقراطية

● يقول المهندس ابراهيم شكري زعيم المعارضة : لقد عشنا ربع قرن في ظل نظام الحزب الواحد ولكي نخرج من هذا المناخ لابد من أن نجتاز مراحل ونحن في المرحلة الأولي التي يمكن أن أقول انها بدأت بالاعلان عن تعدد الأحزاب والذي لم يرتكز حتي الان علي نص صحيح في الدستور ، حيث أن الدستور الحالي لا ذكر فيه لتعدد الأحزاب ، وانما فيه ذكر عن تحالف قوي الشعب يمثله الاتحاد الاشتراكي .. ولذا ليس غريبا أن المناخ السياسي مازال متأثرا بالأوضاع التى كانت سائدة ، ولكني أري انه في الانتخابات القادمة ، سيكون هناك تغيير في خريطة الأحزاب بحيث يمكن أن أقول انه سيكون هناك معارضة مؤثرة ولها قيمتها ، والي أن نصل الي هذا فمن الواجب احاطة الجو الديموقراطي بكل الضمانات وافساح الطريق الي الرأي الآخر بألا نضيق به أو نضيق عليه .

● هذا هو رأي المعارضة ، فما هو موقف الأغلبية البرلمانية والحزبية منه ؟

يقول الأستاذ فكري مكرم عبيد السكرتير العام للحزب الوطني : المعارضة وجه ديموقراطي للممارسة السياسية والديموقراطية ، شأنها شأن الحرية تؤخذ ولا تعطي ، وانطلاقا من هذا . فان الحماية الأولي والأخيرة للمعارضة تكون في التزام المعارضة بالقيم الديموقراطية والخلقية والوطنية ، لهذا رحب الحزب الوطني الديموقراطي بالمعارضة الوطنية التي يمثلها حزب العمل الاشتراكي ، وفي قيام هذا الحزب علي الأسس الخلقية والوطنية التي نادي بها رئيسه ابراهيم شكري ما يؤكد حماية المعارضة

ومن ناحيتنا نحن في الحزب الوطني . فانني أود ذكر ماقلته أكثر من مرة ، وهو اننا لا ننوي بأي حال من الأحوال أن نعتز بكثرتنا الغالبة سواء بين الجماهير أو مجلس الشعب . لنمارس ديكتاتورية الحزب الواحد . بل ان قلبنا وعقلنا مفتوحان للاستماع للرأي الآخر ومناقشته المناقشة الموضوعية والوطنية الحقيقية .. ولا يخاف أن حزبنا قد قام على أساس ديموقراطي ، وأن اجتماعاتنا الحزبية تضم أعضاء اللجان النوعية وأعضاء الحزب في مختلف المستويات وأن الموضوعات التي تطرح في هذه الاجتماعات تناقش مناقشة متعمقة . واننا نخلص الى رأي واحد طبقا لما يستقر عليه رأي الغالبية بين الأعضاء . فحزب هذا شأنه يمثل الحماية الحقيقية للمعارضة بالأسلوب الديموقراطي الذي أوضحناه .

● وتضيف فايدة كامل عضو مجلس الشعب وأحد أعضاء حزب الأغلبية قائلة :

ـ لقد وجدت أن الأحزاب وهي تحمل عدة أيدولوجيات تخرج منها أفكار اقتصادية يؤمن بها كل حزب تعمد عند تطبيق السياسات أو عرض المشاكل والخطط الى مناقشة هذه الخطط من خلال هذه التيارات الفكرية ، وهناك بعض الآراء أخذ بها من وجهة نظر المعارضة . لأن الأغلبية تؤمن بالحل الأفضل للمشاكل .. وليس معني اننا حزب الأغلبية أن نرفض رأي الأقلية اذا كانت على صواب .. من هنا فالمعارضة تجد مجالها الواسع في مناقشة كل ما يقدم للبحث في مجلس الشعب .. ومن هنا فالمسألة ليست محصورة في عملية التصويت .

● ويؤكد كمال الشاذلي الوكيل البرلماني عن النقل والمواصلات والسياحة قائلا :

ـ نحن حزب الأغلبية يهمنا بالدرجة الأولي قيام المعارضة ونجاحها لأن الديموقراطية لا تبني الا بالرأي .. والرأي الاخر ، وكما أوضح زعيم الحزب الوطني الرئيس السادات حينما قال أن المهمة الأساسية في هذه المرحلة ، ليست بناء الحزب الوطني الديموقراطي فقط ، ولكن أيضا في بناء المعارضة الوطنية الشريفة ، لذلك فنحن علي أتم استعداد للاستماع الي الرأي المعارض البناء والأخذ به ، اذا كان علي صواب وهدفه الصالح العام ، ومن خلال الممارسة البرلمانية داخل مجلس الشعب ستتضح الصورة أكثر بالنسبة للمعارضة . واستمرار المعارضة وضمان فاعليتها سيتأكد من خلال الممارسة البرلمانية داخل المجلس في الفترة المقبلة .

ليست المعارضة للمعارضة

● قلت للأستاذ فكري مكرم عبيد السكرتير العام للحزب الوطني الديموقراطي ، تحدثتم عن معارضة باعتبارها حزب العمل الاشتراكي ، ماذا عن المستقلين وهم يمثلون كتلة معارضة داخل المجلس ؟

ـ مجموعة المستقلين بينهم عناصر طيبة تدرس الموضوعات دراسة موضوعية وتتقدم بآرائها الي مجلس الشعب ، ولا يضرنا في شيء أن نأخذ بما يبدون من أراء اذا ما كانت تهدف ـ وهو ما نرجوه ـ الي المصلحة القومية للبلاد ، أما اذا كانت المعارضة تقوم علي أساس من التجريح أو التشكيك أو الرغبة في عرقلة العمل السياسي أو البرلماني أو معارضة للمعارضة ، فهو الأمر الذي لا نقبله بصفتنا أعضاء حزب الأغلبية أو أعضاء في مجلس الشعب .

الديموقراطية ضرورة لتطوير مصـــر

تري ما هو الرأي الأكاديمي في تلك القضية ؟

● يقول د. مصطفي السعيد وكيل كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ، فلنتفق علي مجموعة من الحقائق حول الحياة السياسية في مصر ، والتطبيق الديموقراطي .

الحقيقة الأولي ، ان الديموقراطية ضرورية لتطوير وتقدم مصر في المرحلة الحالية ، اذ انه لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية في مصر بدون تحرير الفرد المصري ، واطلاق ملكاته وقدراته ، وهذا لن يتم الا من خلال الاطار الديموقراطي .

الحقيقة الثانية ، أن الديموقراطية البرلمانية لا يمكن أن تقوم وأن تحقق الأهداف المرجوة منها بدون وجود معارضة قوية ونقصد بالمعارضة القوية وجود أحزاب لها حجم ، « أي تأييدا شعبيا كبيرا نسبيا » بحيث تستطيع أن تعطي للرأي ما يستحقه من وزن .

الحقيقة الثالثة ، أن الديموقراطية في مصر مازالت في مرحلة التطور لأننا ننتقل من نظام التنظيم الشمولي الواحد الي نظام الديموقراطية البرلمانية . ومن الطبيعي في مرحلة التطور أن يستمر التكتل السياسي الذي مارس السياسة في ظل التنظيم الواحد متماسكا يقف في وجه وجود معارضة قوية كذلك فان مباشرة الحياة السياسية في العشرين سنة الأخيرة في كنف السلطة ، يجعل اعدادا كبيرة بسبب أو لآخر تفضل البقاء في الحزب صاحب الفرصة الأكبر في الحكم .

واذا ما أخـذنا هذه الحقائق الثلاث في الاعتبار وأردنا أن نحقق التطور المنشود في خلق معارضة قوية ، فاننا سنجد أن العبء الأكبر في ذلك يقع على الحزب الحاكم في المرحلة الحالية ، وهو الحزب الوطني الديموقراطي . فبمقدار ايمانه بهذه الحقيقة وضرورتها فانه من اللازم أن يكون متسامحا ، ومشجعا بقيام المعارضة .

ولذلك فانني أعتقد أن اهتمام السيد الرئيس بقيام حزب العمل الاشتراكي وحق أعضاء الحزب الوطني في الاستقالة والانضمام اليه ، ليس محاولة لأن تأتي المعارضة من خلال سيطرة الحزب الحاكم ، ولكنه انعكاس لمسئوليته باعتباره رئيس حزب الأغلبية باعتباره مؤمنا بضرورة وجود المعارضة القوية ، حيث أن حزب الأغلبية كما سبق أن ذكرنا تقع عليه مسئولية تدعيم الديموقراطية في المرحلة الحالية .

الرئيس له صفات متعددة

● قلت للأستاذ فكري مكرم عبيد : ألا يعتبر توقيع الرئيس أنور السادات وهو رئيس الحزب الوطني بقيام حزب العمل الاشتراكي . متناقضا مع نصوص الدستور ؟

أجـاب : الرئيس له صفات متعددة . فهو أولا رئيس الجمهورية . وهو ثانيا رئيس للحزب الوطني الديموقراطي ، وهو أخيرا وقبل كل شيء مواطن مصري يرأس العائلة المصرية كلها ،

فلم يكن عجيبا اذن أن يرحب المجلس بقيام حزب للمعارضة الشريفة، وأن يرجع قيامه تمكينا للمعانى الديموقراطية القائمة علي وجود الرأي والرأي الآخر.. وهو في توقيعه علي تأسيس حزب العمل قد وقع بصفته الأخيرة، صفة المواطن ورئيس العائلة من أجل ارساء قواعد الديموقراطية الصحيحة.

● وقال لي الدكتور مصطفي السعيد: أن الرئيس أنور السادات وقع علي نداء بتأسيس الحزب، وليس علي وثيقة طلب التأسيس، ومن هنا فلا توجد مفارقة قانونية أو تناقض قانوني مع نصوص الدستور.

● هذا هو موقف الرئيس السادات زعيم الأغلبية من حزب العمل، فما هو رأي أعضاء حزب العمل من القضية ذاتها؟

تقول د. ليلى تكلا عضو مجلس الشعب وعضو حزب العمل الاشتراكي:

ـ الديموقراطية نظام معين له مقومات معينة ان وجدت هذه المقومات أمكن القول أن هناك ديموقراطية. وان انتفت هذه المقومات لا يمكن القول بأن هناك ديموقراطية بغض النظر عما يستعمل من ألفاظ وأسماء، والديموقراطية تقوم علي الحرية الفكرية والحرية الاقتصادية والحرية البدنية والحرية لا تتوفر الا كاملة. فأي اعتداء علي ناحية من نواحي الحرية، هو اعتداء علي وجود الحرية تماما. كما أن الاعتداء علي حرية شخص واحد في المجتمع فيه اعتداء علي المجتمع كله.

والحرية الفكرية تعني أن يسمح للشخص بأن يكون هناك توافق وانسجام بين ما يفكر ومايقول وما يفعل، أي انسجام بين الفكر والقول والفعل.

والحرية الاقتصادية تعني التحرر من العوز والحاجة والضيق المادي الذي قد يؤثر علي حرية القول والحرية البدنية معناها حرية الشخص في التنقل وانتفاء الأسر عنه .

وهذه الحرية تعني بالضرورة الاختلاف في الرأي . لأن كل موضوع ، حتي البديهيات والمسلمات ، اختلفت فيه الآراء ولولا الشك فيما هو قائم واختلاف الآراء ما تقدمت البشرية .

واختلاف الآراء الذي هو المعارضة في معناها البسيط ، أمر ضروري ومن مقومات قيام الديموقراطية . والمعارضة بهذا المفهوم تعتبر حقا طبيعيا للانسان لا يمكن أن يمنع قيامه حاكم أو يأمر بقيامه حاكم ، انما الحاكم يوفر المناخ الذي يسمح بقيام المعارضة ، وبالتالي بالممارسة الديموقراطية . واختلاف الاراء أساسي في فترة التنمية ، خصوصا اذا هو نبه الي المشاكل مسبقا فيمكن تلافيها ، ونحن في مصر حققنا الحرية البدنية باغلاق المعتقلات ، وفي طريقنا الي تحقيق الحرية الاقتصادية والحرية الفكرية ، وهذان الأمران لا يتحققان بفعل الحكومة ، انما بالتزام كل مواطن بواجباته في الانتاج والانجاز والاحساس بالمسئولية ، والبحث عن الرأي الصادق الوطني والتمسك به .

الانتخابات توضح حجج المعارضة

● ويحسم منصور حسن رئيس لجنة العلاقات الخارجية والأعلام القضية قائلا :

ـ نستطيع أن نقول أن وجود المعارضة ركن أساسي من أركان النظام الديموقراطي . اذا كانت المجتمعات المتقدمة التي سبقتنا في الديموقراطية قد تمكنت من أن تبلور أركان النظام الديموقراطي في صورة الاغلبية والمعارضة وبعد أن ثبت أهمية هذه الأركان عمليا وعلميا فمن الطبيعي أن يؤخذ بتأسيس هذه النظم في المجتمعات حديثة العهد بالديموقراطية في المرحلة الأولي من التجر وبالتالي فاذا كان تأسيس المعارضة كركن من أركان النظام لا يتضمن بالضرورة أن يكون منتميا اليها العدد الكافي الذي يضمن لها فاعلية التصويت . فان وجود الرأي الاخر والتعبير عنه داخل البرلمان وخارجه كفيل بأن يبلور القضايا الأساسية التي تهم الجماهير ووجهات النظر المختلفة حولها حتي يتمكن الرأي العام من بناء موقفه بالنسبة للمعارضة من خلال ما تطرحة من أراء .

ابراهيم شكري

د . مصطفي السعيد

د . ليلي تكلا